الاعادة لهم وهو كذلك ويكفي في المعادة لحصول الفضيلة ولو بعضها ولو حال التحرم وداخل في ذلك ما لو قارت الاقتداء وبعضها فان الفضيلة لا تفوت الا بما قارن فيه الامام فقط وداخل في ذلك ما قاله الزركشي من انه متى وجد الثواب في تحرمها صحت وان انتفى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة كما لو انفرد عن الصف ومفارقة الامام قاله شيخنا وذكر شيخنا المراجعي ابن حجر ان جماعة المعادة افضل من جماعة غيرها لانها فرض كمين في جميعها عند من يقول بها بل هي افضل وان قلت الجماعة في بعضها لان جماعتها الكل من حيث الاصلية والمراد بالاعادة بالمعنى اللغوي وهو فعلها ثانيا مطلقا لا بالمعنى الاصطلاحي فانه يشترط ان يكون خلل في الاولى على ما قيل وان لا يشترط ذلك بل يكفي مجرد العذر في فعل الثانية وان لم يوجد خلل في الاولى ومن العذر فضيلة الجماعة فهذه هي الاعادة اصطلاحية ليست كما هو معناها اللغوي حيث قال قيل المراد بها هنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي بناء على ان الجماعة ما فعل لخلل في الاولى من فقد ركن او شرط لنا اذا قلنا انها ما فعل لخلل وهو كذلك الثواب فيهما لارادة معناها الاصولي اذ هو حينئذ فعلها ثانيا بقيد كونها اثنتين انتهى قلت ويؤيد هذا قولهم في التيمم ويعيد الصلاة المكتوبة والمنذورة وصلاة الخوف وسنة على الاوجه فلا تكرير وكذا صلاة الجنازة لكن لو اعادها صحت ووقعت نفلا وقيل المكتوبة ما لو كانت مقضية بان اعادها تامة بان فعلها بعد الاقامة خلف من اقام وقد جماعة في ذلك المقضية يرجون فعلها تامة اولا ثم جمعة حيث سافر جمعة في بلد اخرى ووجدهم يصلونها اوجاء بعدها او فرض كتب قضاؤه كمقيم يظهر عذره في الجمعة او نفلا فتسن فيه الجماعة قال الشيخ الشوبري بها مثل الكبير والشيخ الرملي في شرحه وكذا من يقيم لبرد على الاوجه لجواز تنفله فلا يخالفه ما يوهمه من عدم جوازه لاعادة نفل قد يظهر من عدم جواز تنفله وخبر؟ بقوله اوجاز تعددها ما لم يجز تعددها بان لم يكن في البلد الا جمعة واحدة فلا تعاد ظهرا ولا جمعة حيث صحت الاولى بخلاف ما لو اشتمل على خلل يقتضي فسادها وتعددت اعادتها جمعة فيجب فعل الظهر وليس اعادة بالمعنى الذي الكلام فيه انتهى معتمد فلا يعيد وجوبا لانه اوقع خلاف في صحة صلاته الاولى ولو كان ذلك الغير واحدا وانما تسن الاعادة مع انفراده اذا كان لا بكره الاقتداء به بدعته او بغيرها الان كما مر من حيث الجماعة فمع فضلها اذا كانت جماعة فيسقط بها فرضها ويكتفي بها في الجملة ولو اعادها الغراء فان حصلت لهم الجماعة فواضح والا لم تفعله لان المدار على حصول الفضيلة

والفرض

والفرض يسقط بالاولى ويعتبر حصول الفضيلة وقت الاحرام او انه انتفى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة بنحو انفراد عن الصف او مفارقة امام فاسد او الشيخ ابن حجر هذا لا يقتضي عدم الندب بعد ان رأيت المكروه في الجماعة كالانفراد عن الصف ومن حيث الصلاة تكره فيها في الامام للوقوف بين كراهة الاقتداء او كراهة المصاحبة له ومشى شيخنا المراجعي وعباته الشيخ الحلبي ولو واحد واستظهر كلاهما بطلاة الاولى منفردا وما قاله المصنف فيمن صلى فريضة منفردا ثم اراد ان يصلي لا يمكن لاحدها الاقتداء بالاخر فاعادتها لا تسن الاعادة قال شيخنا فيه نظر ظاهر بل الاقتداء هو الافضل لفضيلة الجماعة فرض كفاية ولا بد ان ينوي الامام امامة الجمعة ولو اخر؟ المقتدي نفسه من الجماعة كان نوى قطع المتروعة في اثنائها بطلت صلاته كما افتى به شيخنا لان الجماعة في المعادة عذر اسقط الطلب بخلاف بقية فان الجماعة فيها هي شرط في اركعة الاولى وكتب قبل هذا ويسن الاعادة على الانفراد اذا تأسس بفرض الوقت ثم وكران عليه فاتته فيه صلاة فانه يصلي الفائتة ويسن اعادة الحاضرة ولو منفردا خرج بقولنا الاعادة الخ ما لو اعاد من هذا منفرد فوقع فان كان في الاولى خلل بان جرى في بطلانها خلاف ذا لم تعد ثم صلوات جميع الجماعة فلو سلم الامام وقام من اثنتين وجب التشهد بطلت او بطلت صلاة الامام واستخلف فيها فورا وهل يجب عليه ان يسلم مع الامام او يعقبه الظاهر لا يعقبه ثم يقوم في الوقت وكان ابا زرعة يسلم ركعة وهذا ما استوجهه الشيخ ابن حجر قال وان كان ظاهر عبارة المجموع اشتراط الكل وهو ظاهر عبارة الشيخ الرملي وشرحه وتقدم اشتراط كونها في الوقت بقضية ان من صلى منفردا في الوقت او بعده لا يندب له اعادتها في غير الوقت في جماعة وقد يشكل بجمعة ما سبق من ان الجماعة تسن في القضاء عند الجمعة وبجاب بان ذاك مخصوص بغير المعادة ولا يقال انها مقضية وبجاب بان الجماعة انما كانت مختلفا فيها اذا قضيا وانتم اذا قلتم انها معادة فقع نفلا واضتعوا من مذهب ذاك هنا واقتدوا واعلم ان الوارد انتهى ابن قاسم قال صلوا بعد صلاة الصبح لرجلين قال الشيخ ابن حجر في صحيحه الخبر ايصليا معه وقالا صلينا في رحالنا اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة لعلة لكما ثانيا رواه ابو داود الترمذي في جامعه وغيره وصححه وسواء صليت الاولى جماعة بيوت الجماعتان فيها ام زادت احداها وكذا الاولى بفضيلة تكبيرة الاحرام امام الراتب او غيره فاحدها اكثر منه في الاخرى او الصلاة اشرف كالخرم مع غيره فلا اعادة مطلقا نعم يندب اعادة مدرك فرد ومع

مورداة ولا دا مايتفي فيه بركعة لا يجاد وظاهر اشتراط كونها صح